أمام موجة الانتقادات المتصاعدة التي تواجهها سياسة إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش من داخل الولايات المتحدة ، فيما يتعلق بإخفاقها في المشروع العراقي ، وفي أسلوب إدارتها الحرب على الإرهاب الدولي ، التي انعكست سلبيا على علاقاتها مع دول العالم الرئيسية ، تجري الكثير من المؤسسات البحثية والأكاديمية مراجعة منتظمة لأسباب هذه السلبيات التي تكاد تقترب عند بعضهم من كونها إخفاقات كبيرة في ستراتيجيات الولايات المتحدة. ويأتي على رأس من قام بمراجعة دقيقة للوضع الستراتيجي للولايات المتحدة الدكتور توماس بارنيت ، الذي لقب بمهندس وزارة الدفاع الأمريكية في أثناء فترة عمله مستشارا مسؤولا عن (سيناريوهات) المستقبل بمكتب وزير الدفاع الأمريكي.
بارنيت يلقي أيضا محاضرات بصورة دورية لكبار مخططي أجهزة المخابرات ووزارة الدفاع الأمريكية ، وتخصّص في ستراتيجيات الحرب ، وهو يضع تصوره في إطار إيمانه المطلق بفكرة العولمة ، وتعامل دول العالم المختلفة في إطار منظوماتها ومؤسساتها الجديدة.

خريطة البنتاغون الجديدة أو هل يسقط النسر الأسود؟

بارنيت يقسّم العالم على مراكز متصلة بالعولمة ومناطق فجوات تصدّر القلق الدولي

عن : تقرير واشنطن

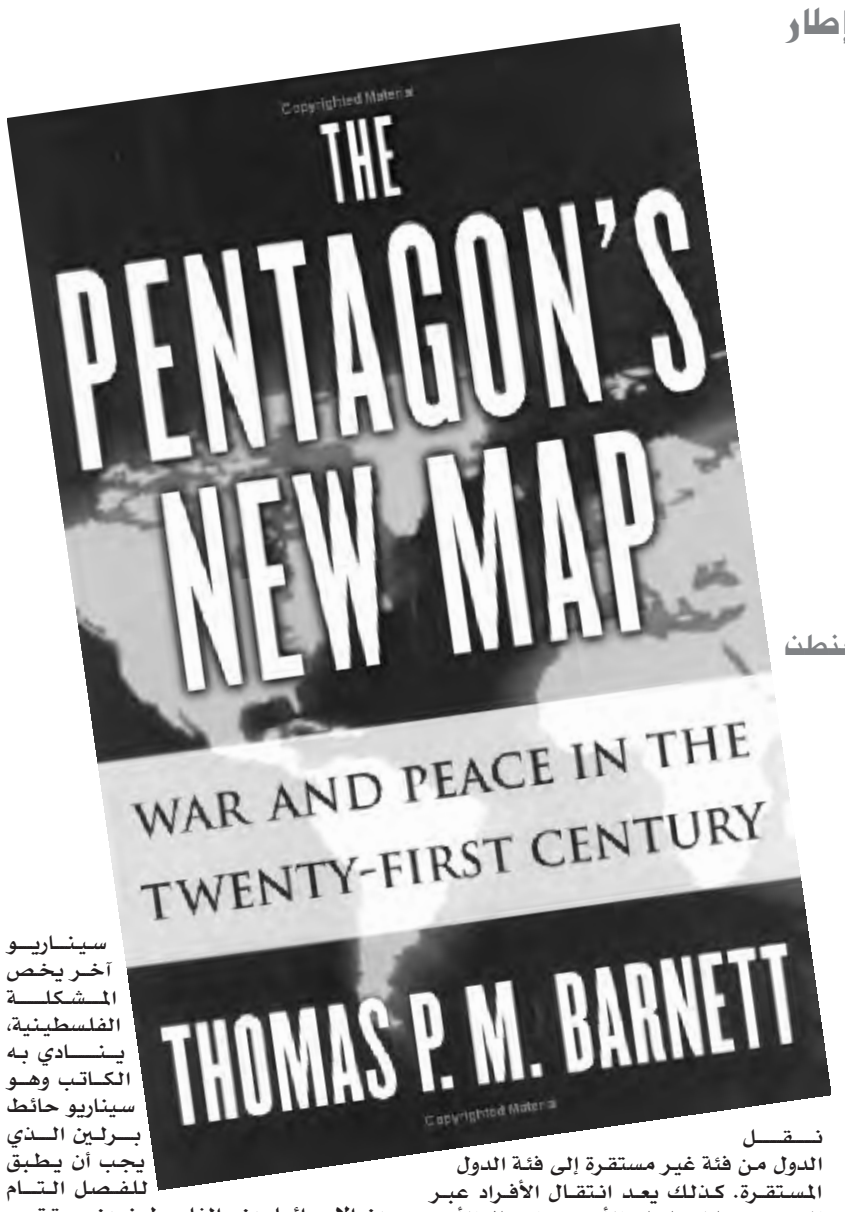

وفي كتابه الجديد "خريطة البنتاغون الجديدة: الحرب والسلام في القرن الحادي والعشرين" الذي صدر مؤخرا عن بنغوين غروب، يستعرض بارنيت، على منوال فوكوياما وهانتغتون، تاريخ الولايات المتحدة والستراتيجيات التي تبنتها المؤسسة العسكرية فيها، منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، ليتبين الطريق الذي تسير فيه هذه الستراتيجية اليوم. ويقر بارنيت بأن الدور الأمريكي في المستقبل هو وسيلة الأمل الوحيدة لتوفير الاستقرار للعالم في هذه المرحلة الحرجة من التاريخ. وبغض النظر عن الاختلاف أو الاتفاق مع أفكار الكاتب، يبقى الكتاب من أهم المراجع و الأدبيات لفهم إستراتيجية الولايات المتحدة في بدايات القرن الحادي والعشرين.

خريطة جديدة للعالم

يرى بارنيت أن العالم مقسم ثقافيا واقتصاديا على جزءين، وتصوره هذا مبني على علاقة كل من هذين العالمين بظاهرة العولمة ومؤسساتها الجديدة، كمنظمة التجارة الدولية. فهناك عالم يتكون من مراكز أساسية متصلة، ويشمل ثلثي سكان العالم. ودول هذا العالم نجحت في تحقيق تكامل وتعاون من خلال ما يوصف بظاهرة "العولمة". هذه المجموعة من الدول يسميها بارنيت بـ "المراكز المتصلة"، وهي تشمل دول غربي ووسط أوروبا وشمال أمريكا واليابان وأوربا والصين والهند وروسيا واستراليا وجنوب أفريقيا ومناطق محددة في أمريكا الجنوبية مثل الأرجنتين والبرازيل وتشيلي وأورغواي. وتتميز هذه الدول في نظر بارنيت باستقرار سياسي، وهي دول لا تمثل خطرا على السلام العالمي. ويقابل هذا العالم عالم آخر يتكوّن من مجموعة متناقضة من الدول أطلق عليها بارنيت اسم "مناطق فجوات". هذه المناطق تتميز بأنها غير متصلة، وهي تشمل ببساطة بقية دول العالم التي تتضمن أفريقيا والدول العربية ودول آسيا الوسطى ومناطق كبيرة من أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية. ويسكن في هذه المناطق ثلث سكان العالم تقريبا، وتتسم بعدم الاستقرار السياسي، ومنها تخرج معظم الأخطار التي تهدد العالم كله، وعلى رأسها التهديدات الإرهابية.

الدور النبيل للولايات المتحدة

يحاول توماس بارنيت من خلال كتابه توضيح أن للولايات المتحدة دورا مهما في أعقاب انتهاء حقبة الحرب الباردة. ويتمحور دورها في القرن الحادي والعشرين بشأن ضرورة ضبط "النظام الدولي الجديد". ويرى أن هذا الدور المحوري للولايات المتحدة يتعدى الصورة السياسية التقليدية، ليشتمل على التجديد الثقافي والاجتماعي العالمي. ومن وجهة نظر بارنيت فإن ضبط الولايات المتحدة النظام الدولي قد بدأ بالفعل في وثيقتين مهمتين: الأولى هي تشريع قانون الوطنية الذي أقره الكونغرس الأمريكي في أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، والثانية هي وثيقة ستراتيجية الأمن القومي الأمريكي الصادرة في ٢٠٠٢، وقانون الوطنية الذي يشير إليه بارنيت يوصف بأنه تعد على الدستور الأمريكي، إلا أن إقراره تم من الكونغرس بأغلبية كبيرة من أجل حماية الولايات المتحدة داخليا كما قيل. أما الوثيقة الثانية فهي تغيير شديد الراديكالية في العقيدة العسكرية الأمريكية، يسمح لها بتبني مبدأ الضربات الإستباقية.

ومن خلال صفحات الكتاب يحاول بارنيت أن يقدم نفسه محللا متفائلا وكاثوليكيا ملتزما، فضلا عن رؤيته نفسه بوصفه مفكرا ينظر خارج الأطر التقليدية العسكرية العتيقة، فيما يتعلق بالستراتيجية الدولية. ويرى الكاتب ضرورة إعداد المواطن الأمريكي لدور أكبر عالميا، ويتضمن فهما أكبر للستراتيجية الكونية للولايات المتحدة. ولا يكفي من وجهة نظره أن يطالب المواطنون الأمريكيون، عندما تندلع النزاعات الدولية وتضطر أمريكا إلى إرسال جنودها في مهمات قتالية كما يحدث الآن في العراق، بعودة الجنود سالمين إلى أرض الوطن فحسب، بل يجب أن يعرف الأمريكيون أن انسحاب القوات الأمريكية من مختلف أقاليم العالم المتواجدة فيها سيؤدي إلى زيادة هذه المعارك، وإلى عالم أقل استقرارا يضر بصورة كبيرة بمصالح الولايات المتحدة.

ماذا علّمت القاعدة الولايات المتحدة؟

يرى الكاتب أنه منذ أسست وزارة الدفاع الأمريكية عام ١٩٤٧، كان كل التفكير الستراتيجي الأمريكي يتعلق بكيفية الاستعداد لحرب ضد قوى كبرى، لكن أحداث ١١ أيلول قلبت كل التوقعات بشأن حروب المستقبل. ويؤمن الكاتب بأن منظمة القاعدة قد علمت الولايات المتحدة والعالم أجمع أن الحرب التقليدية قد زال أوانها ولم تعد موجودة. هكذا يقول بارنيت إن الجيش الأمريكي أسس ودرب ليقاتل جيوشا أخرى منافسة له. أما الحروب الآن فهي بين قوى تنتمي إلى العالم المستقر المتصل بمؤسسات الاقتصاد العالمي، وبين قوى تحارب هذه الأفكار. ومنظمة القاعدة التي سيطرت في لحظة تاريخية على أفغانستان، وتحاول السيطرة الآن على المملكة العربية السعودية، تحاول ببساطة "فصل هذه الدول عن المستقبل".

من هنا ينبغي على الولايات المتحدة، كما يرى الكاتب، أن تحارب الإرهاب العالمي بقوة وبلا أية هوادة. ويطالب بضرورة عرض الإطار الدولي الكبير للحرب على الشعب الأمريكي، حتى تحظى هذه الحرب بدعم داخلي ضروري للانتصار فيها. ويقول إنه أراد أن يكتب هذا الكتاب، لأنه رأى أن هناك من يصرخ عاليا بان الحرب تهدف إلى "بناء إمبراطورية"، أو كما يدعي الآخرون بان ما تحقق حتى الآن "لا يحمي أمريكا بصورة كافية". ويؤكد أن كلا التصورين خاطئ بسبب غياب الإطار الدولي المتعلق بالحرب، ذاهبا إلى أن الوسيلة الأنسب للتغلب على الإرهاب هي أن يتم دمج وتواصل المجتمعات المفرزة له بصورة حقيقية مع بقية دول العالم، في إطار العولمة الحديثة.

مصادر الطاقة

يقلل الكاتب مراراً من أهمية النفط العربي للاقتصاد الأمريكي، وإن كان لا ينكر أهميته للاقتصاد العالمي. ويرى أن النفط ككل يمثل ٤٠٪ فقط من مصادر الطاقة المستهلكة عالميا. وتستهلك الولايات المتحدة نصف احتياجاتها من النفط المستورد من الخارج، منبها على أن خمس هذا النفط المستورد فقط يأتي من الخليج العربي. من هنا يجب إبلاغ المواطنين الأمريكيين بهذه الحقائق، التي تقول إن معظم واردات النفط الأمريكي تأتي من المكسيك وكندا وفنزويلا ونيجيريا، أما نفط الخليج فلا يذهب بصورة أساسية للسوق الأمريكية بل إلى أسواق شركاء الولايات المتحدة الاقتصاديين في أوروبا وآسيا. لكن الكاتب يعيد تأكيد حقائق تتعلق بضرورة تأمين وصول النفط من مناطق الإنتاج لمناطق الاستهلاك، مثله مثل حركة رؤوس الأموال التي يجب أن يسمح لها بالمرور عبر الحدود الدولية بسهولة ويسر، إذ ان ذلك هو الوسيلة الأساسية لمقاومة الإرهاب في ضوء نقل الدول من فئة غير مستقرة إلى فئة الدول المستقرة. كذلك يعد انتقال الأفراد عبر الحدود شيئا إيجابيا، والأهم هو انتقال الأمن الذي هو محور كل أفكاره. فمع تسهيل عبور الأشخاص والبضائع ومصادر الطاقة سينتج تلقائيا عن ذلك تحرك الأمن والاستقرار ليشمل هذه الدول بصورة أو أخرى. ويرى أن هذه العوامل الأربعة هي العمود الفقري لظاهرة العولمة، فانتقال رؤوس الأموال والأفراد ومصادر الطاقة والأمن ستجعل المستقبل أكثر استقرارا، والعالم أكثر اتصالا بين أجزائه، وفي النهاية أكثر أمانا.

أربعة (سيناريوهات) للمستقبل

وضع بارنيت أربعة سيناريوهات عن المنطقة العربية، بناء على النجاح أو الفشل في العراق، اعتبر فيها انه في أحسن الأحوال سيكون العراق "الصفقة الكبرى" التي تبدأ معها "الحياة الحقيقية" في المنطقة. وفي أسوأ الأحوال سيتحول إلى "ضفة غربية أمريكية" تواجه فيها الولايات المتحدة وضعا يشبه ما تواجهه إسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبعد ذلك يأتي سيناريو "سقوط النسر الأسود"، في إشارة إلى هزيمة القوات الأمريكية في الصومال وانسحابها. وهناك سيناريو آخر يخص المشكلة الفلسطينية، ينادي به الكاتب وهو سيناريو حائط برلين الذي يجب أن يطبق للفصل التام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ويقترح، أولا، إرسال قوات أمريكية "لحماية الحائط على المدى البعيد"، وثانيا ضخ مليارات الدولارات لتطوير الدولة الفلسطينية في الضفة وغزة، وتأسيس حكومة ديمقراطية تسير على خطى الصفقة الكبرى في العراق، مراهنا على أن السنوات الثلاثين المقبلة ستؤدي إلى انقراض "جيل المتطرفين الفلسطينيين، ويظهر جيل جديد مسالم".

بارنيت متفائل

يؤكد الكاتب أنه متفائل بخصوص المستقبل، ويقول "ليست هناك وسيلة أخرى تجعل سائر المواطنين على استعداد لتقديم تضحيات للحكومة إلا إذا فهموا ما تقوله لهم، وتحت شرط أن تعدهم بنهاية سعيدة". ويرى أن إدارة بوش يجب أن تقوم بإبلاغ المواطنين الأمريكيين بما تقوم به، فالكلمات أهم أحيانا من الأفعال، وعلى الديمقراطيين أن يقوموا بأكثر من إلقاء اللوم على إدارة جورج بوش فحسب، بل يجب أن يسهموا أيضا في تقديم النهاية السعيدة أيضا، لتبرير ما تقوم به الولايات المتحدة الآن في سياساتها الخارجية.

أبعاد وخلفيات

السلطات المغربية حاورت شيوخ (السلفية الجهادية)

مصطفى عنترة

تحدثت مصادر مطلعة عن كون السلطات المغربية باشرت نوعا من الحوار مع رموز تيار "السلفية الجهادية" المعتقلين، بسبب تورط بعضهم في الأحداث الإرهابية التي كانت العاصمة الاقتصادية للمملكة المغربية مسرحا لها في منتصف شهر أيار ٢٠٠٣.

وأفادت ذات المصادر بأن ملاكات في جهاز "الديستي"(مديرية مراقبة التراب الوطني) المكلفين بملفات الإسلام السياسي قد تكون دخلت في حوار مع شيوخ هذا التيار، ومن بينهم محمد الفيزازي وعبد الكريم الشاذلي وعمر الحدوشي وأبو حفص وحسن الكتاني، لكن لا تعرف على وجه التحديد الأشواط التي قد يكون الحوار المذكور قطعها، بسبب السرية التي أحاطت أجهزة الدولة بها هذا الموضوع لأسباب معروفة.

وفي السياق نفسه قامت لجنة العدل والتشريع بمجلس النواب بمبادرة إجراء زيارة إلى بعض المعتقلات، قصد الوقوف على الأوضاع الاجتماعية للمعتقلين، ومن ضمنها السجن المركزي بالقنيطرة الذي يقبع داخله شيوخ "السلفية الجهادية". وقد قام بعض من أعضاء هذه اللجنة البرلمانية بالدخول في حوار سياسي مع رفاق حسن الكتاني، وهي المبادرة التي قد تكون تمت كمقدمة في أفق فتح حوار فكري وسياسي شاملين مع هؤلاء، مع العلم بأن أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، أكد في السابق أن المغرب ينتهج سياسة حوارية ولا يمكن أن يستثني منها أحدا، لأنها تهم الأمة جميعها بمن فيها شيوخ "السلفية الجهادية"، مشيرا إلى أن مسألة التوبة والاستتابة راسخة في الدين، وأن الحوار أمر محبذ دائما، ومن يحتاج إلى ذلك لابد من أن نحاوره. كما أكد محمد بو زوبع، وزير العدل، أن وزارته وفرت لهؤلاء الشيوخ ظروفا جيدة داخل السجن المركزي بمدينة القنيطرة، بناء على تعليمات من جهات عليا تهدف إلى تلطيف أجواء الحوار وجعله بناء.

ثلاثة اتجاهات مختلفة

تتضارب الآراء بشأن موضوع عقد حوار مع شيوخ "السلفية الجهادية" بين مؤيد له على وفق شروط معينة و معارض له إطلاقا. وعموما هناك ثلاثة اتجاهات ممكنة في هذا الباب: الاتجاه الأول يرى في مثل هذه المبادرة الحوارية سلوكا يماشي لغة العصر ألا وهي لغة الانفتاح والتواصل، مضيفا أن الحوار يمكننا من معرفة هذا الفاعل الإسلامي الجديد داخل الساحة السياسية من حيث قناعاته الفكرية والإيديولوجية، وأيضا من حيث مشروعه السياسي في حالة وجوده أصلا. وحسب هذا الاتجاه فإن الدولة كان يجب عليها الانفتاح على هؤلاء الفاعلين لأن التهميش والإقصاء هما اللذان ولدا لديهم أفكارا ومواقف متطرفة. فالحوار مسلسل طويل ومعقد قد ينتهي بانتزاع ضمانات قوية من هؤلاء المحكوم عليهم بأحكام قاسية، ضمانات هي عبارة عن رسائل توجه إلى الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، وعائلات ضحايا أحداث ١٦ أيار الدامي، والرأي العام على وجه العموم، في أفق التمهيد لصدور عفو ملكي.

أما الاتجاه الثاني فنجده يحبذ الدخول في حوار مع منظري تيار "السلفية الجهادية"، لكن على أساس أن ينبري لهذه المهمة من هم أهل لها، والذين تم حصرهم في تنظيمات المجتمع المدني والمثقفين والإعلام المستقل الذي يقوم بدور مهم في احتضان النقاش السياسي وتنشيط اللعبة الديمقراطية بالمغرب. أما الدولة، في تقدير هذا الاتجاه، فلا يجب أن تحاور هؤلاء خوفا من الوصول معهم إلى تسوية يبقى في ظلها الرأي العام في "دار غفلون" وعلى جهل مطبق بمضامينها، تسوية قد توظف لضبط توازنات سياسية في المستقبل. فرجالات الجنرال حميدو لعنيكري (المدير العام للأمن الوطني) وأحمد حرري (مدير مديرية مراقبة التراب الوطني (DST)قد يكون سعيهم من وراء هذا الحوار الحصول على المعطيات الكافية، التي لم يستطيعوا الحصول عليها بوسائل أخرى، قصد استكمال تحقيقاتهم بشأن هذا الموضوع.

وهذا الخوف نجده حاضرا عند بعض المهتمين والمتتبعين للشأن الإسلامي، لأن التجارب السابقة أظهرت خلفيات السلطات من استفرادها بالحوار مع فاعلين آخرين مثل عبد السلام ياسين مرشد جماعة العدل والإحسان، بخصوص مسألة رفع "الإقامة الجبرية" التي كانت مضروبة عليه، وقبله أصدقاء عبد الإله بنكيران الذين أدخلوا اللعبة السياسية تحت مظلة حزب عبد الكريم الخطيب، وأيضا عبد الكريم مطيع مرشد حركة الشبيبة الإسلامية المغربية الذي عقد معه ممثلون عن النظام السياسي سلسلة من اللقاءات في العاصمة الفرنسية باريس وغيرها.

وخلافا للاتجاهين المذكورين، فإن ثالثهم لا يرى أي جدوى في الدخول في حوار مع شيوخ "السلفية الجهادية"، لاعتبارات عديدة نسوق منها أساسا عدم وجود قابلية فكرية وإيديولوجية لدى هؤلاء للتخلي عن أفكارهم. فهم للإشارة يكفرون المجتمع والدولة معا، ويرفضون الحوار ولا يؤمنون بالاختلاف نظرا لعقليتهم الإطلاقية. أما الحوار الذي تعتزم السلطات الدخول فيه طبقا لفكرة وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية فيجب، حسب هذا الاتجاه، أن يكون مع من تصفهم الدولة بالمعتدلين الذين يمتلكون خطابا مزدوجا، أي أولئك الذين نجدهم تارة يصرحون عبر بعض المنابر الإعلامية (التي يتقن أصحابها فن الرقص على الحبال) بأفكار تفيد الاعتدال والانفتاح، بغية طمأنة السلطات والرأي العام، فيما نجدهم تارة أخرى يقومون بخرجات نارية، كالتي قام بها مؤخرا أحمد الريسوني أحد رؤوس الفتنة داخل حركة التوحيد والإصلاح المقربة من حزب العدالة والتنمية، أو خطيب الجمعة بأحد مساجد العاصمة الاقتصادية للمملكة، قصد التأكيد لمريديهم وأنصارهم أنهم مازالوا متشبثين بأفكارهم المتطرفة وطروحاتهم الظلامية.

مباركة الأمريكان

معلوم أن مشروع مباشرة الحوار مع الإسلاميين ليس بالشيء الجديد. فقد سبق للنظام السياسي في عهد الملك الراحل الحسن الثاني أن قام بمثل هذه المبادرة، بعيدا عن فضول الإعلاميين ومعهم الرأي العام. كما سبق للسلطات المصرية واليمنية والسعودية راهنا أن قامت بمبادرة فتح قنوات للحوار مع إسلاميي بلدانها الراديكاليين، في أفق دفعهم إلى العدول عن أفكارهم وانسداد داخل المجتمع. وهذه الخطوات الراهنة لا يمكن أن تكون في غياب مباركة الولايات المتحدة الأمريكية راعية استراتيجية محاربة الإرهاب وتجفيف منابعه على المستوى الدولي، ذلك أن الإسلاميين شكلوا في محطات سابقة زمن الحرب الباردة والصراع مع الاتحاد السوفياتي والموالين لها في مختلف بقاع المعمورة حليفا أساسيا ظهر بشكل واضح في الحرب ضد شيوعيي كابول بأفغانستان. وقد جند العديد من الأنظمة العربية الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية إسلاميين موالين لها، بقصد مناصرة إسلاميي أفغانستان من أجل الإطاحة بالنظام هناك. ولعبت السعودية كنظام دورا مهما في هذه الستراتيجية التي حرص المغرب، بالمقابل، على عدم التورط رسميا فيه، مكلفا الدكتور عبد الكريم الخطيب القيام بهذه المهمة، أي تأطير إسلاميين ودفعهم لمناصرة إخوانهم في أفغانستان. فماذا يشكل الإسلاميون بالنسبة إلى الحكم بالمغرب؟

الإرادة السياسية

مما لا شك فيه أن السلطات المغربية ستجتهد في إيجاد تسوية مع منظري "السلفية الجهادية"، في أفق إعادة ضبطهم والتحكم فيهم، بعدما انفلت زمام أمرهم من أيديها، وأصبح يأتي إليهم ولا يأتي من خارج المملكة. فهؤلاء الإسلاميون يشكلون الحليف الطبيعي للمخزن الذي قد يستعملهم بعد ترويضهم، ضد تهديدات الحاضر وشكوك المستقبل. وبمعنى أكثر وضوحا ضد الحركة التقدمية في حالة تجاوز مطالبها السياسية والدستورية السقف المحدد لها، ذلك أن النظام يسعى إلى إدخال هؤلاء السلفيين الجهاديين إلى كتلة الإسلاميين التي يريد أن يتخذها بعبعا جديدا يخيف به منتقدي نظام الملك محمد السادس.

لقد مر على أحداث يوم الجمعة الدامي (١٦ أيار ٢٠٠٣) ما يزيد على السنتين. وعلى الرغم من ذلك لا يزال يلفها نوع من الغموض لدى الرأي العام، إذ لا يعرف هذا الأخير حتى الآن حقيقة وأسباب ودوافع هذه الأحداث، ولا أيضا الجهات التي أطرت منفذيها كالصراط المستقيم والهجرة والتكفير، من خلال الأفكار والتصورات الظلامية التي غرسوها في أدمغتهم، والقراءة المغرضة للنصوص الدينية التي أقنعوهم بأنها القراءة الوحيدة الممكنة لها، والفهم المغلوط للواقع السياسي الذي حملوهم على تمثله، بممارسة نوع من الاستلاب أو الإرهاب الفكري عليهم.

لقد كنا نعتقد أن هذه الأحداث ستشكل زلزالا سياسيا يدفع الدوائر المسؤولة إلى إشراك المجتمع بشكل أكبر في ستراتيجياته، قصد التخلص من هذه الآفة. لكن الظاهر أن الأمنيين اعتبروا هذه الأحداث شأنا يخصهم وحدهم، حتى أن النقد اللاذع الموجه أحيانا إلى مثل هذه التيارات الإسلامية لم يكن مستحبا من طرفهم.

ولعل السمة الأساسية التي تلفت انتباه الدارس، وهو يبحث ويحلل النظام السياسي المغربي، هي تلك المرتبطة بالتداخل بين السياسي والديني وصعوبة الفصل بينهما، ذلك أن الديني يستعمل لشرعنة السياسي، ولا سيما عندما تعجز آليات الشرعنة المتعلقة بالقانون الوضعي عن ذلك. فهذه الازدواجية بين السياسي والديني تجعل البلد يتوفر في الوقت نفسه على مؤسسات حديثة كالدستور والأحزاب السياسية والبرلمان، وأخرى تقليدية كإمارة المؤمنين، والبيعة وسوى ذلك الكثير. ومن هذا المنطلق يطرح وجود حركة إسلامية بالمغرب إشكالا بالنسبة إلى الحكم أولا، لأنها تنازعه الشرعية الدينية، وبالتالي يشوش عليه داخل الحقل الديني الذي يحتكره الملك بوصفه أميرا للمؤمنين بقوة النسب والقانون. كما أن تواجدها يشوش على قواعد اللعبة السياسية المرسومة. وتأسيسا على ذلك فتواجد الحركة الإسلامية لا يمكن أن يكون خارج مراقبة وتوجيه الحكم، فهي إما أن تدمج داخل المؤسسات القائمة نموذج تجربة المشاركة السياسية لحركة التوحيد والإصلاح، وإما أن تعرف تهميشا وإقصاء كالذي مازالت تعيشه جماعة العدل والإحسان الرافضة إلى الآن أداء "ضريبة" المشاركة السياسية أو الدخول في الحقل السياسي الرسمي.

ومن المؤكد أن ستراتيجية الحوار مع رموز تيار "السلفية الجهادية" في المغرب هي صائبة من حيث المنطلق، ولا سيما إذا ابتعدت الدولة وأجهزتها الأمنية عن الاستفراد به (أي الحوار) من دون مشاركة المثقفين الحداثيين والعلماء المتنورين الذين لهم الصلاحية للقيام بذلك، بحكم موقعهم داخل المجتمع، في فتح نقاش جاد وهادف عبر وسائل الإعلام الوطنية، قصد ملامسة أفكارهم وطروحاتهم. فالمغرب كان دوما سباقا للدعوة إلى الحوار، ولا أعتقد أن تجاوز هذه المحطة، وعدم تكرار وقوع أحداث ١٦ أيار الدامي، لن يتم في غياب فتح حوار حقيقي تحتضنه التلفزة. إذ إلى جانب برامج "أستوديو الدوزيم" وكليبات فنانين أمثال نانسي عجرم ووائل كفوري ورويي ومباريات البطولة الأسبانية لكرة القدم، تقدم برامج فكرية تحتضن أمثال الفيزازي والكتاني وغيرهما، ليطلع الرأي العام الوطني والدولي على حقيقة أفكارهم.

واعتقد أن المغاربة لن يقبلوا أفكارا كالتي يروج لها أمثال الفيزازي وغيره، فهم بطبيعتهم معتدلين ووسطيين، يعشقون التعايش ويعانقون التسامح وغيره من القيم الإنسانية النبيلة. فمتى يخرج مثقفونا الحداثيون وعلماؤنا المتنورون وأيضا الأحزاب السياسية عن دائرة الصمت المطبق، قصد فتح نقاش واسع يملأ الفراغ القاتل، على اعتبار أن الطبيعة تخشى الفراغ؟

عن : شفاف الشرق الأوسط